ألزم شركة الغاز بتخفيض الأسعار وشدد على حصر الخروقات غير القانونية في أراضي الدولة

رئيس الوزراء يؤكد حرص الحكومة على تفعيل أداء هيئة الاستثمار وتحسين إجراءاتها لجذب المستثمرين

عدن / سبأ :

الزم رئيس مجلس الـوزراء سالم صالح بن بريك، الشركة اليمنية للغاز، بالعمل على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتخفيض أسعار الغاز المنزلي، بما يتوافق مع التغيرات الإيجابية في سعر صرف العملة الوطنية، وضمان وصولها إلى المواطنين بالسعر العادل، بعيدًا عن أي ممارسات احتكارية أو جبايات غير قانونية.

وشدد دولة رئيس الوزراء، خلال اجتماع عقده مع المدير العام للمؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز محمد ثابت، والمدير التنفيذي للشركة اليمنية للغاز محسن بن وهيط، على أن الغاز المنزلي سلعة أساسية تمس حياة كل أسرة، وأي تلاعب بأسعاره أو انحراف في توزيعه يعد مساسا مباشرا بحياة المواطنين وأمنهم المعيشي.. مؤكدا عزم الحكومة كسر أي حلقات للفساد أو الاحتكار في هذا القطاع الحيوي.

ووجه رئيس الوزراء، بمراجعة أسعار أجور نقل الغاز وانهاء الجبايات غير القانونية وتوحيد أسعار البيع لكبار المستهلكين والوكلاء، بما ينعكس بشكل فوري على تخفيض أسعار الغاز المباع للمواطنين، وتقليص الفارق الكبير بين سعر البيع الرسمي في صافر والبالغ 3550 ريالا للأسطوانة والواصل للمستهلك، وتحديد هامش ربح معقول.. مؤكدا على اغلاق محطات بيع الغاز غير المرخصة بالتعاون مع السلطات المحلية ووقف تزويدها بالغاز.

كما وجه بوقف منح أي تراخيص جديدة لمحطات الغاز ورفع كشف بالمحطات الجديدة والقديمة، ومدى التزامها بمعايير السلامة والبيع للمستهلكين بأسعار مناسبة دون تلاعب او مغالاة، واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين.

وشـدد رئيس الـوزراء على ضرورة ان لا يكون المخزون الاستراتيجي للغاز للمحافظات خارجها، وانهاء هذا الوضع غير المقبول، وتنفيذ آليات متابعة ورقابة لمنع التهريب والتلاعب .. مؤكدا على اتخاذ كل الإجراءات لمنع تكرار حدوث أي اختناقات في توفر مادة الغاز المنزلي، وتفادي ما حدث خلال الأشهر الماضية.

بدورهما أكد مديرا مؤسسة النفط والغاز وشركة الغاز، الالتزام بتنفيذ توجيهات دولة رئيس الـوزراء والعمل على ترجمتها الى ارض الواقع بما ينعكس على تخفيض أسعار الغاز للمستهلكين.. مستعرضين التحديات والعوائق التي تضاعف تكلفة أسعار أسطوانات الغاز المنزلي ومقترحات حلها، بما في ذلك رسوم التحسين المفروضة والجبايات المحلية ومقترحات حلها، إضافة الى تعزيز آليات الرقابة والمتابعة عن طريق نشر الأسعار الرسمية وفرض عقوبات على المخالفين وتعديل تكاليف أجور النقل بما يتناسب مع انخفاض أسعار المشتقات النفطية.

حضر الاجتماع نائب وزير المالية هاني وهاب.

من جهة اخرى أكد رئيس مجلس الـوزراء سالم صالح بن بريك، حرص الحكومة على تفعيل أداء الهيئة العامة للاستثمار وتحسين إجراءاتها لجذب واستقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتوفير الخدمات اللازمة للمستثمرين ومساعدتهم على الاستفادة من الحوافز والاعفاءات المتاحة.

جاء ذلك خلال ترؤس دولة رئيس الـوزراء، ، بالعاصمة المؤقتة عدن، اجتماعا ضم القائم بأعمال رئيس الهيئة العامة للاستثمار المهندس علي جرهوم، ورئيس مصلحة الجمارك الدكتور عبدالحكيم القباطي، حيث جرى مناقشة نشاط الهيئة وخطط تفعيل دورها والتحضيرات الجارية لعقد مؤتمر للاستثمار في عدن نهاية العام الجاري.

ولفت دولة رئيس الوزراء، الى ان تحريك عجلة الإصلاحات والإجـراءات الفاعلة والمؤثرة والتي أدت الى تحسن سعر صرف العملة الوطنية وتحقيق مستوى مقبول من الاستقرار الاقتصادي، يتطلب بالمقابل تحريك ملف الاستثمار وتوفير كل العوامل والتسهيلات اللازمة للمستثمرين لقيادة قاطرة النمو الاقتصادي.. مشيرًا الى ان الحكومة تضع قضية الاستثمار على رأس أولوياتها، باعتبارها عاملا اساسيا في تحقيق الاستقرار وستعمل على توفير البيئة الملائمة للاستثمارات الوطنية والأجنبية للاستفادة من القطاعات والفرص الواعدة.

كما أكد الحرص على تأمين بيئة استثمارية جاذبة، من خلال التعامل الجاد مع كافة المشكلات التي تواجه المستثمرين وتذليل الصعوبات امامهم.

ووجه رئيس الـوزراء، هيئة الاستثمار باعداد تقرير شامل حول الاستثمارات خلال العامين الماضيين، والفرص والقطاعات الـواعـدة، والمشكلات والعوائق التي تعترض المستثمرين ومقترحات حلها.. مؤكدا انه سيتم بشكل تكاملي العمل على معالجتها.

حضر الاجتماع نائب وزير المالية هاني وهاب.

وعلى صعيد آخر وجه رئيس مجلس الوزراء سالم صالح بن بريك، الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني، بمنح فرصة نهائية للمستثمرين غير الملتزمين بتنفيذ مشاريعهم الاستثمارية على الأراضي المخصصة لهم، ما لم يتم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لإلغاء العقود وسحب الأراضي الممنوحة لهم لتسخيرها لخدمة التنمية والاستثمارات الجادة .

وشدد دولة رئيس الوزراء، خلال لقائه، في العاصمة المؤقتة عدن، رئيس الهيئة العامة لـلأراضي والمساحة والتخطيط العمراني، سالم العولقي، على ضرورة حصر الخروقات والتصرفات غير القانونية والعبث القائم في أراضي الدولة، ضمن مسؤولياتها القانونية والدستورية في الحفاظ على حقوق واملاك الدولة وحمايتها من السطو والاعتداءات.. مؤكداً دعم الحكومة لقيادة الهيئة للقيام بمهامها وواجباتها في الحفاظ على أراضي الدولة وحمايتها من أعمال النهب والعبث بالتعاون مع مختلف الجهات ذات العلاقة، والاستفادة منها في خدمة التنمية، وإفساح المجال امام الاستثمارات الجادة.

كما وجه السلطات المحلية بالالتزام بالقوانين والتشريعات النافذة فيما يخص أراضي الدولة، وعدم التصرف فيها بعيدا عن رقابة واشراف الهيئة العامة للأراضي، والقيام بدورها في وقف أي عبث او تعديات تطال أراضي الدولة.

وأشاد رئيس الـوزراء، بالإصلاحات الإداريـة والفنية التي يقودها رئيس الهيئة لتصحيح مسار العمل، والقيام بتنظيم وإدارة الأراضي، بما في ذلك وضع السياسات والخطط، وتثبيت ملكية الدولة، وتخصيص الأراضي، وتطوير قواعد البيانات، وضوابط الاستثمار.. لافتا الى ان الدولة والحكومة لن تتهاون مع التلاعب والنهب والاعتداءات التي تعرضت لها أراضي الدولة او ممتلكات المواطنين وسيتم محاسبة كل من قام بهذه الاعمال واستعادة الأراضي وحمايتها.

واطلع دولـة رئيس الـوزراء، من رئيس الهيئة، على سير العمل في الهيئة وفروعها، وأولوياتها لتطوير الأداء والبناء المؤسسي، والإصلاحات التي تنفذها في معالجة مشكلة الأراضي ومعالجة الإشكاليات المرتبطة بالاعتداءات على أراضي الدولة والمخططات الحكومية، بالتنسيق مع الجهات القضائية المختصة.

وأشاد العولقي، بتفاعل دولة رئيس الوزراء مع خطط وبرامج الهيئة لتطوير عملها وإسناد جهودها للقيام بواجباتها في إعادة الاعتبار لأراضي الدولة والحفاظ عليها وتسخيرها لخدمة التنمية.. مؤكدا الالتزام بتنفيذ توجيهات دولة رئيس الوزراء والعمل على تعزيز الشفافية وضبط الأداء ومكافحة الفساد في الهيئة وفروعها.

هنأ بالنجاح الكبير لمهرجان النخيل والتمور 2025م

وزير الزراعة يبحث مع مؤسسة ينابيع الخير مشروع تحسين سبل العيش للصيادين بسقطرى

عدن / خاص :

التقى وزير الزراعة والري والثروة السمكية الـلـواء سـالـم عبدالله السقطري، في العاصمة المؤقتة عدن، فريق مؤسسة ينابيع الخير الخيرية برئاسة توفيق محمد البعبعي رئيس المؤسسة، وبحث معه مـشروع دعم وتحسين سبل العيش للصيادين في محافظة أرخبيل سقطرى.

وأكد الوزير السقطري على أهمية أن يمثل هذا المشروع تجربة نجاح عبر استهداف القطاع السمكي بسقطرى بمشاريع تنموية، خاصة تلك التي تسهم في الحد من أضرار التغيرات المناخية كبناء كواسر أمواج وتأهيل مراكز الإنزال السمكي، بالإضافة إلى بناء قـدرات الصيادين على صيانة القوارب والمحركات البحرية، وكذلك تحسين سلاسل التخزين والتسويق للأسماك.

وأشـاد الـوزيـر سالم السقطري بالمشاريع التي تنفذها مؤسسة ينابيع الخير بعموم المحافظات ومنها محافظة سقطرى، وذلك في مختلف المجالات لاسيما تلك التي تهدف إلى الارتقاء بقطاع الأسماك عبر دعم الصيادين. وشدد على ضرورة الانتقال من المشاريع التقليدية إلى المشاريع ذات الأنشطة المستدامة والتي أقرتها الـوزارة للنهوض بقطاع الأسماك في عموم المحافظات ومنها جزيرة سقطرى، وذلك بالشراكة مع المانحين. وأكـد استعداد الـوزارة لتقديم كافة التسهيلات اللازمة لتنفيذ تدخلات المؤسسة وبما يحقق النجاح المطلوب في إنجاز المشاريع.

كما دعـا الـوزيـر السقطري إلى الأخـذ بالاحتياجات من التدخلات التنموية التي يقدمها مكتب هيئة المصائد السمكية في جزيرة سقطرى، والهادفة إلى تحسين سبل العيش المستدام والأمن الغذائي للصيادين وزيادة والإنتاج السمكي، والحد من البطالة في أوساط التجمعات الريفية المستهدفة.

واستعرض توفيق محمد أنشطة ومكونات مشروع دعم وتحسين سبل العيش للصيادين، والتي تشمل تأهيل مصنع الثلج بحديبو، وإنشاء مراكز إنـزال سمكية، وكـواسر أمواج وتوسيع «خيص الصيادين» لحماية قوارب ومعدات الصيادين، وكذا دعم وتدريب الجمعيات السمكية وصيادي الأسماك في جزيرة سقطرى.

من جهة اخرى أعرب وزير الزراعة والـثـروة السمكية سالم عبدالله السقطري عن تهانيه الحارة على النجاح الكبير لمهرجان النخيل والتمور 2025م بوادي حضرموت، الذي جسد اهتمامًا فاعلًا بالنخلة والتمور. وذلك في اتصال هاتفي مع مدير عام مكتب وزارة الزراعة والري بوادي وصحراء حضرموت البرك سالم العامري، حيث أثنى وزير الزراعة والثروة السمكية على المبادرات المجتمعية والمعارض التراثية والتسويقية التي رافقت فعاليات المهرجان، مؤكدًا أن مثل هذا الحدث يستحق الاستمرارية كمنصة سنوية تعزز من صمود المزارعين، وتكريمًا للنخلة باعتبارها رمزًا للهوية والتاريخ الزراعي الحضرمي.

وقال الوزير السقطري «نحن ندرك أهمية مكافحة الآفات، وبدأت سوسة النخيل في التأثير على محاصيل النخيل، لذلك نعمل على إحياء ثقافة التأصيل للنخلة وأهميتها، كما نربط التحديات المتعلقة بالأمن الغذائي بإطار تطوير والاهتمام بزراعة النخيل لما لها من أهمية غذائية كبيرة».

من جهته أشـاد العامري بالدعم المستمر مـن الـوزارة، مـؤكـدًا أن المهرجان حظي بصدى واسـع بين النخبة والمجتمع، حيث طالب عدد من المشاركين والمهتمين بأن يتحول إلى فعالية سنوية يتم خلالها ضمان الترويج لأصناف التمور، وتسليط الضوء على المحاصيل العالية الجودة، بهدف تعزيز فرص التسويق المحلي والعربي، وبما يسهم في رفع مستوى الأمن الغذائي.

وأشـار إلى أن مهرجان النخيل والتمور 2025م شهد تنظيمًا متقنًا من مكتب الزراعة والري، بالتعاون مع السلطة المحلية، واشتملت فعالياته على معارض تسويقية وورش عمل متخصصة وعروض ثقافية، مما منح النسخة الحالية زخمًا خاصًا واهتمامًا محليًا وإقليميًا ملموسًا.

وقد جاء اختتام فعالية مهرجان النخيل والتمور - الذي أقيم بوادي حضرموت في الفترة من 12 إلى 14 أغسطس 2025م - بهدف تعزيز وتطوير زراعـة النخيل والتمور، ورفـع مستوى الـوعـي والتثقيف الزراعي، وتشجيع الاستثمار الزراعي والسياحي، حيث شمل المهرجان معرضًا تسويقيًا وتـراثـيًـا، وورش عمل وندوات علمية، وحلقات نقاش وأمسيات توعوية، ولتؤكد على أهمية النخلة كموروث غذائي وثقافي لتكرس مكانة التمور كرافد أسـاسي للأمن الغذائي والاقتصاد الوطني.

وزير الشؤون القانونية يبحث مع سفير ليبيا مجالات التعاون

عدن / سبأ :

بحث وزير الشؤون القانونية وحقوق الانسان احمد عرمان في العاصمة المؤقتة عدن مع سفير دولة ليبيا لدى اليمن إدريس أبوبكر، سبل تعزيز مجالات التعاون المشترك بين البلدين الشقيقين وتبادل الـخـبرات والاسـتـفـادة من تجـارب البلدين في مجالي الشؤون القانونية وحقوق الانسان.

وفي اللقاء ثمن الوزير عرمان العلاقات المتميزة بين الشعبين الشقيقين والمتأصلة منذ عقود من الزمن.

مـن جهته، اشـار السفير الليبي، الى مـوقـف بـلاده الـثـابـت في دعـم الشرعية اليمنية الدستورية واستقراره وسـلامـة اراضـيـه، ودعـم كـافـة الجهود المـبـذولـة في تحقيق السلام وارساء الامن والاستقرار وكل ما من شأنه انهاء معاناة الشعب اليمني ويلبي طموحاته في الأمـان والاستقرار والحياة الكريمة.

نائب وزير الخارجية يترأس اجتماعاً بعدن لمناقشة أوضاع اللاجئين

عدن / سبأ :

ترأس نائب وزير الخارجية مصطفى نعمان أمس في العاصمة المؤقتة عدن، اجتماعاً موسعاً للجنة الوطنية لشؤون اللاجئين، لمناقشة اوضاع اللاجئين واصـدار الهوية الخاصة بطالبي اللجوء (بطاقة لاجئ)، والتحديات الإنسانية والأمنية والخدمية التي تواجههم، والجهود المبذولة من قبل الحكومة في تقديم التسهيلات الممكنة بالتنسيق مع المنظمات الدولية المعنية.

واكد نائب وزير الخارجية، خلال الاجتماع الذي ضم رئيس مصلحة الهجرة والجوازات، اللواء محمد عبد القادر الرملي، وعدداً من ممثلي الجهات الحكومية، حرص الحكومة على الالتزام بالقوانين والاتفاقيات الدولية الخاصة باللاجئين.. مشيراً إلى أهمية تعزيز التنسيق بين الجهات الرسمية والمنظمات الدولية لضمان تقديم الحماية والرعاية اللازمة لهم.

واستعرض رئيس مصلحة الهجرة والجوازات، الإجراءات المتخذة لتنظيم أوضاع اللاجئين وتسهيل معاملاتهم..مشدداً على ضرورة تضافر الجهود لمواجهة التحديات المتزايدة في هذا الملف.

فيما عبر مدير المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، محمد نـصري، عن شكره للحكومة اليمنية على استضافة اللاجئين ورعايتهم رغم الظروف الصعبة التي تمر بها..مؤكداً مواصلة دعم المفوضية للاجئين والتزامها بتوفير الاستجابة السريعة الملحة لمتطلبات اللاجئين والتسهيلات الممنوحة لتوسيع الاهتمام والتأكد من السلامة الصحية للاجئين في المخيمات.

وخرج الاجتماع بعدد من التوصيات الهادفة إلى تحسين أوضاع اللاجئين، وتعزيز الشراكة مع المنظمات الدولية بما يسهم في تخفيف الأعباء الإنسانية على الدولة والمجتمع، والاتفاق على ضرورة اصدار بطاقات لهم تحمل بصمة امنية.